(1)

قضية ولاية العهد في الخلافة العباسية

بشّار قويدر

من أهم القضايا السياسية البارزة في تاريخ الدولة الإسلامية هي قضية ولاية العهد، وهي قضية ترتبط ارتباطا وثيقا بمستقبل الحكم، وقد ميزت التاريخ الاسلامي بمميزات خاصة.

وتعني كلمة «ولاية العهد» تعيين الخليفة من ينوبه بعد موته، وهي بدعة لا صلة لها بالإسلام وشرائعه وليس لها في السنة المحمدية إقرار أو إشارة[1]، ولم يلاحظ لها وجود طيلة فترة حكم الخلفاء الراشدين (11 ـ 40 هـ / 632 ـ 660 م)، رغم بعض المحاولات[2].

ومن المؤكد أن هذه القضية قد أقرّت وبصفة رسمية خلال فترة حكم الخلفاء الأمويين (41 ـ 132 هـ / 1661 ـ 750 م)[3].

وبصرف النظر عن الأسباب التي ساهمت في ترسيم هذا النظام والالتزام به، فإن الملاحظ ان الظروف التي أوصلت الأمويين الى عرش الخلافة كانت إحدى أهم الأسباب التي أدّت الى التفكير في تطوير قضية ولاية العهد[4].

وسواء كان الأمويين على صواب أم على خطأ في اقرار هذا النظام، فان الثابت أنه ميز عهدهم تمييزا خاصا، حيث استمر حكم الدولة الإسلامية في

نسلهم ما يزيد عن تسعين سنة وظلوا هم المرجع الأساسي للسلطة حتى ثار ضدهم العباسيون وقوّضوا سلطانهم عام 132 هـ / 750 م.

ومن المنتظر أن يتجاوز العباسيون هذه المشكلة نظرا للمستوى الرفيع لشعارات الاصلاح التي رفعوها خلال حركتهم السرية والعلنية التي استهدفت تقويض النفوذ الأموي في المشرق[5].

وبصرف النظر عن الملابسات التي اعترت خلافة العباسيين منذ نشأتها الأولى[6]، فإن الثابت أن الخليفة العباسي الأول «أبو العباس السفاح» (132 ـ 136 هـ / 750 ـ 754 م)، لم يلاحظ عليه أية محاولة لتغيير نظام ولاية العهد، وعلى العكس من ذلك فإنه لم يقر بوجوده فحسب، بل ساهم مساهمة فعالة في زيادة تعقيده، وذلك حين أوصى بولاية العهد لإثنين من العائلة العباسية[7] مما سيترتب عنه اعراض خطيرة على مستقبل الخلافة كما سنرى.

ومما لا شك فيه أن هناك عدة اعتبارات تحكمت في قرار الخليفة «أبي العباس»، بخصوص قضية ولاية العهد هذه، منها أنه لم يكن له ابن من صلبه في مستوى أخذ مسؤولية الدولة، وهي في أصعب مراحل تكوينها، إلى جانب وجود شخصيات عباسية طموحة الى مثل هذه المناصب الحساسة.

وليس من السهل على العباسيين التسامح في مثل هذه المواقف، وقد بذلوا من أجل ذلك الشيء الكثير، كما يلاحظ انه لم تكن لهم على الاطلاق نية فتح المجال لمناقشة طبيعة نظام سلطتهم وفنون حكمهم[8].

وكان بإمكان الخليفة «أبي العباس» أن يتجاوز مشكلة ولاية العهد هذه، لو حاول عقد مجلس لآل البيت العباسي، يخرجون بعد مناقشة الموضوع بنتائج واضحة، على الأقل لا تلقي بأسهم بينهم، ولكن الثابت أن شيئا من هذا لم يحصل، حيث يروى أنه قد سلّم ولاية العهد لاخيه «أبي جعفر المنصور[9]»، على أن تكون الولاية بعده لابن أخيه «عيسى بن مسوسى[10]»، ولا ندري سبب إضافة الخليفة العباسي ابن أخيه هذا رغم أنه كان يعرف ما قد يترتب عن ذاك من أخطار، قد تهدد الدولة العباسية وهي في مراحلها الأولى[11].

والمؤكد أنه ما أن اعتلى أبو جعفر المنصور عرش الخلافة، حتي انفتحت ثغرة في النظام العباسي أخذت تتسع مع مرور الزمن وذلك حين تجاهل الخليفة الأول «أبي العباس» عمه عبد الله بن علي[12]، الذي كان أحد الطامحين الى منصب الخلافة بعد ابن العباس.

ولسوء حظ الخليفة «أبي جعفر المنصور» كان اصطدامه بعمه «عبد الله» القائد العباسي المشهور، والذي كان تحت قيادته الكثير من الجند ممن دربتهم الحرب المريرة على أساليب القتال والصبر على شدائدها[13].

وبغض النظر عن الخسائر التي كلفها هذا الاصطدام العائلي، فإن الملاحظ أن الموقف قد آل الى «المنصور»، وتمكن من فرض سيطرته وهيبته، لا على الرأي العام فحسب، بل حتى على كبار العائلة العباسية، ممن تحدثهم نفسهم بالاشتراك معه في السلطة أو منافسته فيها[14].

ولا يعني هذا ان الأمور قد استقرت للخليفة المنصور، وانما هو اعتراف بالأمر الواقع سلكه بعض الامراء العباسيين في انتظار ما قد تسفر عنه الأحداث من جديد[15]، ولكن المشكلة لم تتوقف عند هذا الحد، وانما هناك قضية أخرى كانت تدور في ذهن الخليفة الجديد وتأخذ جزءا كبيرا من تفكيره، وهي أنه لم يكن مطمئنا لقرار أخيه «أبي العباس» في تعيين «عيسى» ليكون خليفة للمسلمين بعد المنصور، ولذلك فان المصادر التاريخية تحدثنا بالتفصيل عن المساعي الحثيثة التي بذلها الخليفة المنصور لإزاحة «عيسى» عن منصب ولاية العهد، وإعطائها لابنه الأكبر «محمد» بدلا منه[16].

والملاحظ ان هذه المساعي قد بدأت منذ تولي المنصور عرش الخلافة، ولم يكن ذلك بالأمر الهين حيث كان عيسى شخصية مرهوبة الجانب، فضلا عن كونه أحد أبرز القادة المساهمين في أحداث الثورة العباسية ضد الأمويين.

وليحقق الخليفة المنصور رغبته هذه أخذ في إعلاء شأن ابنه «محمد» تمهيدا لتحضير موافقة الرأي العام على مشروعه، فلقبه بـ «المهدي»، وهو لقب يحمل مدلولا دينيا وسياسيا حيث هو المهدي المنتظر ـ الذي سيملأ الأرض عدلا بعد أن

ملئت جورا ـ ودأب على احضاره في المجالس العامة والخاصة حتى يألفه الناس، ثم أرسله إلى منطقة «خراسان»[17] إحدى أهم الأقاليم في الخلافة العباسية، بعد أن جهزه بجيش كبير وأعطاه مطلق الصلاحيات في تسيير شؤون المنطقة.

والظاهر أن الحظ قد ابتسم لهذا الشاب، وذلك حين تمكن جيشه من تحقيق انتصارات مؤزرة على الشعوب الشرقية، وقد تمكن من فتح اقليم «طبرستان»[18]، الواسع، وضُمَّ منذئذ الى الخلافة العباسية الناشئة.

وإمعانا في اظهار شخصية المهدي وتزكيتها، أمره أبوه المنصور بالدخول إلى العاصمة بغداد بجيش كثيف كامل العدة والعتاد من أهل خراسان، وهو الذي أُسكِن فيما بعد في «الرصافة»[19] الحي الملكي الذي بني خصيصا ليميز به المهدي عن غيره من الأمراء وكبار الشخصيات العباسية، ولعل هذه الاجراءات التي خطط لها المنصور هي التي كان سببا في ظهور رغبة الرأي العام في اعطاء البيعة بولاية العهد للمهدي على حساب «عيسى بن موسى».

ولم يشأ الخليفة المنصور أن يترك هذا الأمر لمجرد الصدفة، بل كان لا يدع فرصة تمر الا وحاول استغلالها لصالح هذا المشروع، ومنها رغبته المستمرة في التخلص من «عيسى» وحين ثار أحد الزعماء العلويين «محمد النفس الزكية» ضد الخلافة العباسية[20]، أرسل المنصور عيسى قائدا على الحملة التأديبية التي وجهت الى الحجاز لقمع هذا التمرد. ويبدو أن الخليفة المنصور كان يتوقع لقائده الفشل في هذه المهمة، فيتخلص منه تماما مثل ما فعل مع «أبي مسلم الخرساني» من قبل[21]، الا أن حدسه لم يصدق هذه المرة اذ ما لبث أن رجع عيسى من الحجاز ظافرا، فازدادت مكانته رسوخا في الخلافة العباسية وفي أوساط سكان بغداد.

ومع ذلك فإن هذا النصر غير المنتظر لم يثن عزيمة الخليفة المنصور على تولية ابنه المهدي خليفة له بدل عيسى، فراح يستعمل كل وسائل الترغيب والترهيب ليجبره على التنازل لصالح المهدي.. وفي مصادر التاريخ الإسلامي تفاصيل وافية عن المراسلات التي كانت بين الخليفة المنصور وولي العهد عيسى تدور كلها حول هذا الموضوع[22].

ورغم أن الخليفة المنصور قد وعد عيسى بتولية عرش الخلافة بعد المهدي، الا أنه لم يف بوعده. ولكن عيسى ظل مصرا على عدم التنازل معتبرا أن ذلك حقا شرعيا لا يجوز بأية حال المساومة به[23]. وكادت الأزمة تستفحل بين الرجلين، وتؤدي الى ما لا يحمد عقباه، لولا تدارك أحد موالي المنصور وهو «خالد البرمكي[24] بحيلة جمعت بين المكر والدهاء، وأدّت في نهاية الأمر الى تنازل عيسى عن ولاية العهد لصالح المهدي ابن المنصور[25].

ولتلطيف الجو وسط الأسرة الحاكمة لم يتردد المنصور في استعمال المال كعادته في مثل هذه المناسبات، ووسيلة لإرضاء عيسي وتعويضا له عن هذا التنازل حتي ولو كان مفروضا عليه فرضا[26]. وأخيرا أعطيت البيعة رسميا للمهدي عام 151 هـ/768 م، على أن يحتفظ عيسي بولاية العهد بعده، وأغلب الظن أن مراسيم البيعة كانت تتم في دار الخلافة وفي المساجد، وسط حشد من الأمراء وعلية القوم، وكانت هناك أيضا أيمان يؤديها المبايعون، ومواثيق يتعهدون بها، وكانت حاشية الخليفة واطاراته تجتمع بهذه المناسبة لتهنئ الخليفة وولي العهد، وتجدد أمامهما الولاء التام وتتعهد باحترام المواثيق[27].

وبغض النظر عن مخالفة هذه المراسيم لمقتضيات الشريعة، ورفضها من طرف بعض الفقهاء المعاصرين وقتذاك، فإن الثابت أن عرش الخلافة قد آل الى المهدي بعد موت أبيه المنصور وذلك سنة 158 هـ/775 م.

والظاهر أن سوء الحظ قد حالف «عيسى» في خلافة المهدي أيضا، حيث كان هذا الأخير لا يختلف عن أبيه المنصور في نية بقاء العرش ضمن نسله هو، دون النظر الى كفاءة الآخرين أو مراعاة للشورى في ذلك، ولم يتبع المهدي الأسلوب الذي كان أبوه قد اتبعه لاقصاء ولي العهد الشرعي، بل أضاف الى ذلك تحريض بعض سكان المناطق الشرقية ضده، وذلك للحط من قيمته وللاستصغار من شأنه في نظر الرأي العام[28]، حتى يسهل عليه فيما بعد خلعه عن ولاية العهد وتسليمها لابنه الهادي، والظاهر أن تلاعب الخلفاء بمثل هذه القضايا هي التي كانت سببا في تدخل «الوزراء» وكبار الاداريين في مسألة ولاية العهد وللضغط على قرارات الخليفة

ولتحقيق أغراض شخصية، كادت في بعض الأحيان أن تؤدي الى المساس بشخصية الخليفة وتهديد سلطته، مثلما حدث في أواخر عهد المهدي بسبب أسرة فارسية طموحة هي أسرة البرامكة «التي ظلت ترفع من شأن ابن المهدي المسمى «هرون» حتى بات جديرا بنيل ولاية العهد بعد أخيه الأكبر الهادي[29]، وتلقيبه بالرشيد، هذا اللقب الذي ظل يرافقه عبر التاريخ..

ولا شك في أن الخليفة المهدي قد تردد في موضوع أعطاء ولاية العهد لاثنين من أبنائه الهادي وهرون، لمعرفته ما قد يجر هذا العمل من آثار على مستقبل الأخوين تحت وطأة التنافس على السلطة وحب المُلك، وقد عاش هو نفسه هذه المشكلة ولاحظ أعراضها في عهد أبيه «المنصور» كما سبق القول.

وعلى ذلك فإن التفسير المنطقي لهذه الظاهرة لا يحتمل أكثر من وجود ضغط خفي على قرار الخليفة.

ولم يكن مصدر هذا الضغط في الظاهر غير زوجته «الخيزران التي يشاركها البرامكة في التخطيط والعمل على تولية هرون[30].

ويتمثل هذا الضغط الخفي من خلال رؤية الخليفة «المهدي» التي عبّرت بصدق عن حدسه لمستقبل ولديه بعد الموافقة على قرار تعين ابنه «هرون» وليا للعهد بعد أخيه «الهادي»[31].

ولم يقف تدعيم «هرون» عند هذا الحد بل تجاوز ذلك حد المناورة حين حاول الخليفة «المهدي» فسخ ولاية العهد عن ابنه «الهادي» وتسليمها لابنه الثاني «هرون» بدلا منه كما تدّعي بعض الروايات[32] على أن الواقع يكذّب هذا الزعم. فلم يكن الخليفة «المهدي» مستسلما لآراء زوجته «الخيزران» لهذا الحد، ولم يكن ابنه «الهادي» أقل شأنا من هرون كما هو شائع.

ولعل مصدر هذه الروايات كان قد وقع تحت وطأة المبالغة في دور البرامكة لاعلاء شأن «هرون»، كما لا يمكن الموافقة على الدعوة القائلة أن «الخيزران» بتدعيم من البرامكة قد اغتالت زوجها «المهدي» في سبيل تنصيب ابنها المفضّل «هرون الرشيد»، على عرش الخلافة[33]، إذ أن الفكرة تعوزها الدلائل التاريخية المقنعة. والشواهد تدل أن «يحي البرمكي قد وقف الى جانب «الهادي» في نقل الخلافة اليه

بعد موت والده «المهدي» سنة 169 هـ/785 م. وقد اعترف له «الهادي» ، الخليفة الجديد (169 هـ/785 م 786 م)، بهذا الجميل حين أقرّه على ما كان قائما به [34].

ومن البديهي أن يكون «الهادي» قد شعر بالدور المشترك بين أمه، والبرامكة في اعلاء سمعة أخيه «هرون» على حسابه، فسعى بكل الوسائل الى ابعادهم رغم تظاهره بالمحبّة والوئام في بداية الأمر [35].

وتشير الروايات أنه حاول دون جدوى أن يثني «يحي البرمكي» عن مصاحبة « هرون » وصرفه عنه وذلك عن طريق اغرائه بالمناصب والمكافآت المالية الهامة [36].

ويمكن قبول تضييق الخناق على البرامكة من جانب «الخليفة الهادي» ورصد نشاطهم، ثم مراوغتهم خطأ لإسقاط أخيه عن ولاية العهد [37] ، الا أنه من المستبعد أن يكون قد حاول إغتيال أمه (الخيزران) للتخلص منها كما هو الشائع [38].

والظاهر أن الأخوين أبناء المهدي «الهادي وهرون، لا يحملان الكراهية لبعضهما [39] ، فيما لو استُبْعِدت الصراعات الحزبية للبلاط العباسي وقتذاك، فالمستفاد من التقارير التي كانت تصل الى الخليفة «الهادي» عن مواقف «هرون» منه كانت سليمة ، وأن الذين يدفعونه لمعاداته هم البرامكة وعلى رأسهم «يحي» وكان الذين يحملون هذه التقارير هم أعوان الخليفة «الهادي»، المتخوّفون من نفوذ البرامكة وسطوتهم على «هرون» [40].

وفي سبيل ابعادهم عن أخيه لم يجد الخليفة «الهادي» حلا غير الدخول مع البرامكة في مناقشة قضية ولاية العهد هذه [41] ، لاستدراج «يحي البرمكي» الى القبول بنزع موكله «هرون»، والتظاهر باعطاء ولاية العهد لابنه الصبي «جعفر» بن الهادي [42] ومن ثم يسهل عليه التخلص منهم كثمن لخيانتهم.

وبغض النظر عن موقف «يحي البرمكي» الصلب لصالح هرون فإن المشكلة لا تحتمل في نظري أكثر من هذا التفسير، فيما لو لم نعتبر بعض الروايات المُبالغ فيها حول دور البرامكة في اعلاء شأن «هرون» كتبرير لنفوذهم عليه فيما بعد.

اذ من غير المنطق أن يكون الخليفة «الهادي» جاهلا مكانة أخيه «هرون» في

نظر الخاصّة والعامّة، فضلا عن صعوبة اقناعه الرأي العام اعطاء البيعة بولاية العهد لصبي لم يبلغ سن الرشد، والشواهد تشير الى أن هذا الرأي كان مرفوضا بالمرّة [43] ، فضلا عن حسن نية الخليفة تجاه البرامكة الذين كانوا يديرون أعمال «هرون» بناء على أمره [44].

حتى أنه حين غضب على «يحي» البرمكي لعدم استجابته ، ومبالغته الشديدة في التقرّب من هرون قرّر سجنه [45] ، وكان بوسعه أن يتخلص منه بقتله تحت ستار طائلة من الأسباب الملفقة. ومن الصعب إيجاد تفسير لتحامل بعض المؤرخين على الخليفة «الهادي» رغم أن مدة خلافته لا تزيد عن سنة واحدة، اذ ما لبث أن توفي في ظروف تبدو غامضة [46].

ومن الوجهة النظرية لم يكن «الهادي» أقل شأنا من سبقه من الخلفاء خصوصا وأن الفترة التي حكم فيها كان شابا لم يتمرس بعد بأساليب الإدارة ومقتضيات السياسة [47].

وفي الوقت الذي كان فيه البرامكة في عز نفوذهم لم يفتهم أن يستغلوا كل ما من شأنه أن يشدد قبضتهم على السلطة ويضمن لهم استمرار نفوذهم في الدولة تحسبا لما قد يطرأ من احداث قد تؤدي الى الحد من سيطرتهم أو زحزحتهم عن مناصبهم الحساسة في الدولة.

والمؤكد أنهم استفادوا أكثر من غيرهم من المبدأ الذي ابتدعه الخليفة «المنصور» المتعلق بتعيين أحد كبار الإداريين مشرفا على ولي العهد [48] ، وقد لوحظ من الوجهة النظرية أن المبدأ كان يهدف الى ضمان أمن الدولة واستقرار نظامها عكس ما هو الحال بالنسبة للواقع العملي حين يلاحظ أن مصير الخلافة والخلفاء يتحدد على يد هؤلاء المشرفين [49] وذلك قبل أن يتفطن الخلفاء لعواقب ذلك.

والبرامكة رغم نفوذهم الكبير في خلافة الرشيد لم يهملوا عملية الإشراف على تربية أبنائه لإدراكهم أهمية ذلك، وقد لبى الخليفة طلبهم بوضع ابنه «المأمون» تحت وصاية جعفر البرمكي في حين كلف أخاه «الفضل» بتربية ابنه الثاني وهو «الأمين» [50] . وتحسبا للظروف الطارئة درج الخلفاء على تعيين «ولاة عهد» لهم من أبنائهم في معظم الأحيان.

بيد أن الحاجة لم تكن مطروحة وقتذاك حتى تثار مثل هذه القضايا، فالخليفة الرشيد لا يزال شابا لم يألف هو نفسه تسيير دفة الحكم كما أن أبنائه لا يزالون صبية لم يتجاوزوا سن الخامسة من عمرهم، ويندر أن يوافق المسلمون على بيعة صبي لم يبلغ الحلم بعد[51].

ومع ذلك فقد طرح موضوع ولاية العهد بعد الرشيد وحمل على محمل الجد، ومن الصعوبة بمكان الاقتناع بتفسيرات بعض المؤرخين القدماء لهذا الحدث، الذي عزوه الى قضايا أمنية أقتضتها ظروف البيت الحاكم فقد زعموا أن انعدام وجود ولي للعهد قد دفع أحدهم الى حث «الفضل البرمكي» على العمل لصالح «الأمين» الصبي ومناه بالسلطة والجاه حالة نجاحه[52].

والظاهر أن هذه التفسيرات تعوزها الأدلة التاريخية أمام طموح البرامكة وحنكتهم السياسية حيث كانوا قادرين على تدارك الأمور قبل وقوعها خاصة عندما يتعلق الموضوع بقضايا سياسية ذات أبعاد كهذه. ولذلك فلا يستبعد أن يكونوا وحدهم المسؤولين عن هذا المشروع، خصوصا وأن «يحي البرمكي» قد أخذ يحس بتقدم سنه وقد لا يسمح له ذلك بمواصلة تمثيل الأدوار الهامة لصالح السياسة البرمكية في الدولة.

ولا شك أنه كان يشعر بالخطر الذي قد يداهم أسرته عندما تفتقده، بمقتضى الوضع الذي لم يكن في صالحهم[53]. وهناك ممن الشواهد ما يبين أن «الفضل البرمكي» قد أخذ يحث أعيان المنطقة الشرقية من الخرسانيين على تقديم الهدايا والمنح والاعطيات ليتبنوا معه المشروع ويساعدوه على إتمامه، ويظهر أنه نجح في ذلك حيث أرسل وفدا هاما الى بغداد كمحاولة أولى لاقناع الخليفة الرشيد بالموضوع والتعبير له عن ارتياحهم لابنه الأمين وليا للعهد[54].

وقبل أن يعطي الخليفة الرشيد رأيه في الاقتراح استدعى «يحي البرمكي» وعقد معه مناظرة على انفراد استغرقت وقتا طويلا[55].

حيث لم تعد العملية مجرد اعطاء ولاية العهد للإبن الأكبر كما هو مألوف إذا كان للخليفة ابنان في سن جد متقاربة وفي مستوى واحد من الثقافة[56].

والمهم أن الموقف قد حسم مبدئيا لصالح الأمين لبعض الاعتبارات من الصعب الاقتناع بها في ما لو استبعد احتمال فشل سياسة البرامكة في مثل هذه القضية الحيوية[57]. ويظهر أن البرامكة قد طرحوا قضية ولاية العهد كمحاولة منهم لتعزيز مكانتهم واستمرار علاقتهم بالبيت العباسي الحاكم دون النظر الى الملابسات التي قد تنجم عنها[58].

وفي انتظار ذلك كان «الفضل بن يحي» الذي ربح الجولة الأولى لصالح موكله «الأمين» ونال مكانة هامة في نظر سيدة القصر ـ زبيدة ـ زوجة الخليفة وبموجب ذلك تأكد اشرافه على غرب الخلافة العباسية لحيازتها إلى ابن الخليفة «الأمين» بمقتضى نيله ولاية العهد[59].

وأظن أن هذه الامتيازات التي انضافت الى «الفضل البرمكي» قد أثارت حفيظة أخيه «جعفر» فأخذ يعطف على موكله «المأمون أكثر من أي وقت مضى ويسعى بكل ما في جهده الى الوصول به الى ما وصل اليه أخوه «الأمين» حتى تمكن من اقناع الرشيد بضرورة إعادة النظر في مشكلة ولاية العهد وذلك سنة 183 هـ/799 م، حين أقرّ الخليفة علنا اعطاء ولاية العهد لابنه «المأمون» بعد أخيه «الأمين» وأخذ له البيعة من المسلمين[61].

والملاحظ ان مثل هذه الحلول التوفيقية المتوارثة في أهم جهاز في الدولة قد أوقع الخلفاء في مشاكل لا حصر لها مما سمحت في الكثير من الأحيان بتأزم الجهاز الحاكم وظهور الصراعات الحزبية بدسائسها ومناوراتها المقيتة التي كادت تعطل المشاريع الحضارية وتشلها عن التطور[62].

وحسب المصادر القديمة يكون «الرشيد» أهم من لاحظ اعراضها عندما كان وليا للعهد بعد أخيه الهادي ، ومن المنطق أن يكون أوعى من غيره في مثل هذه المشكلة، ومع ذلك فقد أقر بتعيين أكثر من واحد على ولاية العهد. وحاول عبثا تعديل ذلك عن طريق تنظيم موكب خلافي غير عادي بعد ثلاث سنوات من قبوله بفكرة واعطاء ولاية العهد للمأمون بعد الأمين[63] ، مما يوضح أهمية هذه المشكلة وحدّتها وقتئذ. وأظن أن أصطحاب الرشيد وزراءه وأمرائه فضلا عن علية القوم في موسم الحج هذه السنة لا يتحمل أكثر من تفسير واحد، وهو أن الرشيد قد شعر بما

سيترتب عن مشكلة ولاية العهد على مستقبل الدولة. فأراد بذلك توزيع المسؤوليات احتياطا لما قد تسفر عنه الأحداث من جديد[64].

ومن المستبعد الشك في صحة الموضوع لورود تفاصيله في مصادر التاريخ الاسلامي الموثوق بها ، ومع ذلك فان كل ما قام به الرشيد من احتياطات لم يتمكن بها من اقناع الحاضرين حيث علّق بعضهم على ذلك بشيء كبير من عدم الاطمئنان وتكهنوا بعدم صلاحيته[65] ، وذلك لإحتواء نصي العهدين على مكامن متناقضة يصعب من الوجهة العملية تطبيقها[66].

فلم يعد التزام «الأمين» أثناء توليه عرش الخلافة في المستقبل ـ قاصرا على الاعتراف بأخيه «المأمون» وليا للعهد بعده فحسب بل تجاوز إلى حد الاقرار باستقلاله التام عن أغلب المناطق الواقعة شرق الخلافة العباسية[67]. ولو حدث مساس بذلك ـ كما نص البيان ـ من جانب الأمين فانه يضيع كل شيء: ، ولاية العهد والخلافة على سواء[68].

والظاهر أن هذه الالتزامات الخطيرة التي جر إليها «الأمين» لا يستبعد أن يكون وراءها أيد خفية تحرك القضايا تجاه أبعاد ذات أهمية بالغة على مستقبل الدولة.

وعلى الرغم من شعور الخليفة الرشيد بخطورة الموقف كما أشرت سابقا الا أنه من الصعب إيجاد تفسيرات منطقية لاستمراره في ذلك[69].

ويبدو أن المتحزبين لـ «المأمون» وعلى رأسهم «جعفر البرمكي» هم الذين كسبوا القضية بتقليصهم لحرية «الأمين» لأحكام قبضته على تسيير الخلافة ، في حين منحت الفرصة لأخيه «المأمون» بالانفراد بالحكم لاهم مناطق الخلافة العباسية[70].

والغريب أن الرشيد لم يكتف بهذا الحد من الاستمرار في تعقيد هذه المشكلة ، بل أضاف الى ذلك بيعة ثالثة عام 186 هـ/802 م لابنه القاسم بعد المأمون، ولقبه با «المؤتمن» بعد أن ولّاه على اقليم الجزيرة احدى أهم أقاليم الخلافة العباسية[71].

هذه النتائج المتضاربة التي توصل إليها البلاط العباسي بعد مناقشات طويلة تبين بوضوح ما بلغته التكتلات الحزبية والمناقشات السياسية من قوة ونفوذ على قرارات الخليفة الرشيد[72] ، ولعل مرد ذلك يرجع الى محاولة هذا الخليفة إرضاء

الأطراف المتنازعة ريثما تكشف له الأحداث عما يساعده على إعادة الأمر إلى نصابه.

ولئن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن مشكلة «ولاية العهد» قد اتخذت مطية للضغط على الخلفاء والتحكم في قراراتهم ، ولذلك كان كثير منهم يتصرفون دون تقدير للعواقب، فالرشيد رغم ما يعرف عليه من سداد الرأي والحنكة السياسية الا أنه لم يتمكن من مواجهة مؤامرات الأحزاب المتناحرة التي استخدمت أبناءه للنفوذ الى السلطة، حيث أنه بتقسيمه للخلافة بين أبنائه الثلاثة قد وضع البذرة الأولى للتفكك السياسي بما تحمله هذه الظاهرة من فتن واضطرابات ، تزعمتها الأحزاب المتنافسة، حيث التفت أغلب العناصر العربية حول الخليفة «الأمين» وراحت العناصر الفارسية تؤازر ولي العهد «المأمون» ، وتحرضه على الانتقاص من شأن أخيه وتشجعه على تزكية الحركة الانفصالية لضرب التكتل العربي.

وحسبما تجمع لدي من روايات ألاحظ أن كل حزب قد بذل ما في وسعه لتعميق الهوة بين الأخوين، وهي ما تعرف في التاريخ الإسلامي بـ «الفتنة بين الأمين والمأمون»[73].

والمتتبع للأحداث التاريخية لهذه الفتنة يلاحظ أن الأخوين لم يكونا يحملان لبعضهما كل هذه الكراهية والبغض، وانما الزعامة كانت للطرفين المناصرين ، تزعمها رجلان قويان كلاهما كان يسعى الى النفوذ والاستئثار بالسلطة والى القضاء على خصمه ، فمن جهة كان الفضل بن سهل[74] الفارسي ـ الموالي للمأمون والطامح الى الاستئثار بوزارته ، تماما مثلما كان عليه أسلافه البرامكة زمن الخليفة الرشيد، ومن جهة أخرى كان «الفضل بن الربيع[75] العدو التقليدي للنفوذ الفارسي كما يوصف عادة، اراد هو الآخر أن يفوز بوزارة الأمين، وأن يقف حجرة عثرة أمام طموح العناصر الفارسية التي كان يحس بأنها حرمته من حقوقه ، ولم ترع له كفاءته ومقدرته في الأساليب الادارية.

وبغض النظر عن سير أحداث هذه الفتنة المقيتة بين المسلمين فإن الواضح أنها أذكت نار الحقد بين الأشقاء، وورطت الدولة الإسلامية في حرب عصبية، لم تكلفها تبذير ميزانيتها وفقدان امكانياتها البشرية فحسب، بل أوقعت المسلمين في

رذيلة التناحر الفوضوي، حتى صارت توصف في كثير من الأحيان بأنها تجسد الصراع العربي الفارسي في أعلى مراحله[76].

ويعد هذا الصراع إحدى أهم مظاهر فساد مبدأ العباسيين في تحقيق الوفاق والتلاحم بين القوميات التي حكمتها دولتهم، والذي كان أحد أهم مبادئ ثورتهم ضد الأمويين وأحد شعاراتهم التي كانوا ينادون بها في كثير من المناسبات.

ومهما يكن من أمر ذلك، فأن عرش الخلافة قد آل غصبا إلى ولي العهد «المأمون»، بعد مقتل الخليفة الأمين، وانهزام القوة التي كانت تسانده[77].

وتكفيرا عن المجازر التي ارتكبت بسبب ولاية العهد في أحداث الفتنة بين الأمين والمأمون، فان هذا الأخير حاول معالجتها بطرق غير التي سلكها سلفه، ولعله يعد الخليفة العباسي الوحيد الذي تجاوز فكرة بقاء الخلافة في آل العباس، حيث اتخذ الكفاءة المعيار الأساسي لاختيار ولي العهد متجاوزا ابنه وبقية أفراد البيت العباسي، وذلك حين وقع اختياره على «علي الرضا»[78]، أحد كبار أئمة الشيعة العلويين.

وفكرة تسليم ولاية العهد لاحد من العلويين، يعد حدثا لأول مرة يَرِد في تاريخ الخلافة العباسية، وذلك نظرا لعدم إرتياح العلويين لسياسة أبناء عمومتهم العباسيين منذ اعتلائهم عرش الخلافة، اذ كانوا يمثلون حزب المعارضة العنيد، عبر التاريخ العباسي، ويعتبرون أن امارة المؤمنين ينبغي أن لا تكون الا في آل علي، لانهم أكفأ من غيرهم وأجدر منهم بتحمل مسؤولية مصير الأمّة والدين الإسلامي[79].

والظاهر أن تجاوز المأمون الخط الذي اتبعه سلفه، لا يعدو أن يكون برنامجا جديدا استهدف به ارضاء الأطراف المتصارعة ريثما تتكشف له الأحداث عن بديل يغير به هذا الاتجاه[80].

وبغض النظر عن معارضة سكان بغداد ممن كانوا موالين لفكرة احتكار العباسيين للسلطة، ووقوفهم في وجه المأمون ومنعه من الدخول الى بغداد، فإن الروايات التاريخية تحدثنا أن ولي العهد «علي الرضا» سرعان ما اغتيل في ظروف غامضة[81]

وسواء أكان الخليفة المأمون على نية صادقة تجاه هذا المشروع أم لا. فإن الثابت تاريخيا ان المأمون قد تراجع بعد ذلك، وانتهى الأمر به الى أخذ البيعة من المسلمين لأخيه «المعتصم» على عكس من سبقه من الخلفاء الذين كانوا يتحايلون في كثير من الأحيان، ليسلّموا ولاية العهد لابنائهم.

قائمة المصادر والمراجع

(1) ركّز القرآن الكريم على نظام الشورى واعتبره حجر الزاوية في نظام الحكم الإسلامي، ومن المؤكد أن الرسول ﷺ قد توفي ولم يوص أحدا من الصحابة الأجلاء على استخلافه، ولا نجد في مصادر التاريخ الإسلامي ما يشير الى هذا الموضوع، بل ترك عليه السلام منصب استخلافه شاغرا ليجد المسلمون بعد ذلك الفرصة الكافية لاختيار من يناسب الدولة في ظل المعطيات الجديدة، ومراعاة المقتضيات الأحوال المتغيرة.

(2) هناك تقليد قام به الخليفة الراشدي «أبو بكر الصديق» في أواخر عهده حيث أوصى بأن يكون «عمر بن الخطاب» ـ رضي الله عنه ـ خليفة له. وذلك بعد استشارة أهل الرأي وأصحاب المشورة من الصحابة الأجلاء، الذين تأكد لهم أن الخليفة أبا بكر لا غرض له من وراء هذا التعيين غير محاولة الوقوف دون مخاطر الفتن التي تحدث عادة في مثل هذه الظروف، كما تأكد لهم أيضا رجاحة عقل «عمر» وقدرته على تسيير الدولة الإسلامية الناشئة.

(3) كان ذلك ابتداء من عهد الخليفة الأموي الأول ـ معاوية بن أبي سفيان ـ مؤسس الخلافة الأموية، حيث عهد بولاية العهد لابنه «يزيد» ومنه صار عرش الخلافة حكرا على الأسرة الأموية يتناقلونه عن طريق ولاية العهد، حتى سقوطهم في المشرق على يدي العباسيين سنة 132 هـ/750 م.

(4) كان الصراع بين بني أمية وبني هاشم ـ آل البيت ـ صراعا تاريخيا مريرا تمتد جذوره الى ما قبل الإسلام، ولقد أحس الأمويين بخيبة أمل حين شرّف بنو هاشم بمجيء الإسلام وما تلا ذلك من أحداث، وفي الحقيقة فأن الأمويين قد بذلوا مجهودا كبيرا وتضحيات جسام للوصول الى احتلال الصدارة في المجتمع الإسلامي، ولقد توجوا ذلك بتوليهم المناصب العليا في الإدارة والتسيير في عهد الراشدين ثم بنيلهم منصب الخلافة على يدي معاوية بن أبي سفيان، وذلك بعد صراع مرير ضحوا فيه بخيرة شبابهم ومواليهم.

(5) شاعت الشعارات التي رفعها بنو هاشم والعلويون وبعدهم العباسيون ـ أثناء تحضيرهم للثورة ضد الأمويين، وكان من أهمها الدعوة الى تطبيق الشريعة الإسلامية وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقرار بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع دون أية اعتبارات عنصرية أو تقاليد ارستقراطية ، وغير ذلك من الشعارات البراقة.

(6) أغلب مصادر التاريخ الإسلامي تشير الى أن العباسيين قد استغلوا النشاط العلوي الشيعي ضد الأمويين لخدمة مصلحتهم، بحيث كانوا ـ أي العباسيين ـ يدعون في الظاهر الى تحقيق نصرة (آل محمد) وهو مبدأ غامض أوقع العلويين وأنصارهم في مغالطات تاريخية، اذ ما لبث العباسيون أن حوّلوا هذا المبدأ لخدمة البيت العباسي واحتكروا السلطة بينهم وتنكروا كلية لبني عمومتهم العلويين. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج 7، ص 109، 141، 142، 199، 200، وابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج 2، ص 14، ج 3، ص 310، ج 4 ص 155، وابن العماد ، شذرات الذهب، ج 1، ص 166.

(7) أوصى أبو العباس بولاية العهد لاخيه المنصور وبعده لابن أخيه عيسى، واستبعد من هذه الوصية أحد أقطاب البيت العباسي وهو «عبد الله بن علي» الذي ما لبث أن ثار في بلاد الشام فور وفاة الخليفة «أبي العباس» وتنصيب «المنصور» خلفا له. الطبري، ج 7، ص 474 ـ 479. ابن الأثير ج 4، ص 348ـ350. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج 10، ص 53. ابن كثير، البداية والنهاية ج 10، ص 60.

(8) تدل على ذلك خطبة «أبي جعفر المنصور التي ألقاها بعد اغتيال قائد الثورة العباسية «أبي مسلم الخراساني» حيث قال: (أيها الناس لا تنفوا أطيار النعم... فتحل بكم النقم ولا تسروا غش الأئمة... وانا لا نجهل حقوق ما عرفتم حقنا... ومن نازعنا هذا القميص أوطأنا أم رأسه حتى يستقيم رجالكم وترتدع أعمالكم...) ابن كثير، ج 10، ص 70ـ71.

(9) يعد المؤسس الحقيقي للخلافة العباسية وتنسب إليه مشاريع هامة ومواقف صارمة في أكثر المجالات الحيوية في تاريخ الخلافة العباسية ، أنظر الطبري ج 7، ص 47 وما بعدها، السعودي، مروج الذهب، ج 3، ص 294. ابن الأثير ج 4، ص 347؛ ابن طباطبا، الفخري في الآداب السلطانية، ص 141. ابن كثير، ج 10، ص 205.

(10) من كبار القادة العسكريين في تاريخ الخلافة العباسية، ومن أهم أمرائها وولاتها، كانت تسند اليه أغلب المهمات الصعبة التي اعترضت الخلافة العباسية وهي في طور نشأتها.
الطبري، ج 7، ص 471. ابن الأثير، ج 4، ص 374.

(11) كانت الخلافة العباسية وقتئذ مهددة من كل جانب، فعلى الصعيد الداخلي كانت لا تزال تعاني من آثار الحرب الأهلية المريرة التي دارت بين العباسيين والأمويين، كما ان الدارة بمختلف مؤسساتها كانت تحتاج الى مجهود جبار لإعادة تنظيمها وهيكلتها، أمّا على الصعيد الخارجي فقد لوحظ التربص الدائم للقوات البيزنطية على الحدود ومحاولتها الانقضاض على الدولة كلما سنحت الفرصة لذلك.

(12) أحد أقطاب البيت العباسي، عم الخليفة الأول والثاني، كانت له مؤهلات كثيرة جعلته في الصف القيادي الطامح الى منصب الخلافة، ولقد ادّعى أن الخليفة «أبا العباس» قد عهد له بولاية العهد بعده، ولذلك دخل في صراع كبير مع الخليفة «أبي جعفر المنصور» وعده مغتبا لحقه في إمارة المسلمين.
الطبري، ج 7، ص 474. ابن الأثير، ج 4، ص 348.

(13) كانت تحت قيادة «عبد الله بن علي» قوة كبيرة ومدربة على مكايد القتال وقادرة على تجاوز أخطارها نظرا للتجربة الهامة التي اكتسبتها خلال حربها ضد الأمويين والاستعدادات التي كانت تجهزها للقيام بالهجوم على

البيزنطيين في الجبهة الشمالية. أنظر الطبري، ج 7، ص 474، وما بعدها. ابن الأثير، ج 4، ص 348 ـ 349.

(14) ابن الأثير، ج 4، ص 22ـ23.

(15) أنظر الطبري، ج 7، ص 474، وابن الأثير ج 4، ص 348.

(16) الطبري، ج 8، ص 9 وما بعدها. ابن طباطبا، ص 155ـ156. ابن خلدون، كتاب العبر، ج 3، ص 197.

(17) الطبري، ج 8، ص 16. ابن الأثير ج 5، ص 22ـ24.

(18) ابن الأثير، ج 4، ص 367.

(19) الطبري، ج 8، ص 37ـ39. ابن الأثير، ج 5، ص 33.

(20) الطبري، ج 7، ص 552 وما بعدها. ابن الأثير، ج 5، ص 8.

(21) كلف الخليفة «أبي جعفر المنصور» أبا مسلم الخرساني قائد الجيش العباسي بالقضاء على تمرد عمه «عبد الله بن علي» في بلاد الشام، وكان هدفه التخلص من الاثنين على السواء. الطبري، ج 7، ص 474. ابن الأثير ج 4، ص 348.

(22) الطبري، ج 8، ص 14ـ19. ابن الأثير ج 5، ص 22.

(22) الطبري، ج 8، ص 14ـ19. ابن الأثير ج 5، ص 23.

(23) الطبري، ج 8، ص 10. ابن الأثير ج 5، ص 22.

(24) هو مؤسس مجد أسرة البرامكة في التاريخ العباسي، دخل في صفوف الثورة العباسية منذ مراحلها الأولى، وترقى في الوظائف السامية حتى صار الوزير الأول والمستشار الأساسي للخلفاء العباسيين الأوائل..، فمكنه وضعه هذا من ادخال كل عناصر عائلته في الادارة العباسية» دراسة تقدمت بها لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الاسلامي.

(25) الطبري، ج 8، ص 19ـ20. ابن الأثير ، ج 5، ص 25.

(26) الطبري، ج 8، ص 25.

(27) ابن الأثير، ج 5، ص 50.

(28) الطبري، ج 8، ص 124ـ128.

(29) الجهشياري، الوزراء والكتاب، ص 151، 197، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة، ج 2، ص 45. أبو الفداء المختصر في أخبار البشر، ج 2، ص 8.

(30) ابن خلدون، ج 3، ص 245. عبد الجبار الجومرد، هرون الرشيد، ج 1 ص 108ـ110.

(31) أنظر، المسعودي ج 3، ص 245. ابن الأثير، ج 5، ص 98.

(32) ابن الوكيل، أحسن المسالك لاخبار البرامك، مخطوط المكتبة الوطنية بباريس، قسم المخطوطات رقم 17022. ورقة 120. ابن تغري بردي، ج 2،ص 58.

(33) لمؤلف مجهول، مختصر المختصر (مخطوط) نسخة منه في المكتبة الظاهرية بدمشق، قسم المخطوطات، رقم 7153، ورقة 54 ب. عبد الجبار الجومرد ج 1، ص 112.

(34) البلاذري، أنساب الأشراف، (مخطوط)، نسخة منه عند الدكتور سهيل زكار في مكتبته الخاصة بدمشق، ورقة 335أ. المقريزي، المقفى، (مخطوط)، نسخة منه عند د. سهيل زكار، ورقة 20أ. ابن طبطبا، ص 147. ابن خلدون، ج 3، ص 216.

(36) الطبري، ج 8، ص 207 وما بعدها.

(37) اليعقوبي، تاريخه، ج 2، ص 406.

(38) المسعودي، ج 3، ص 337. ابن تغري بردي، ج 2، ص 64.

(39) المسعودي، ج 3، ص 344.

(40) اليعقوبي، ج 2، ص 305، الطبري، ج 8، ص 20. ابن الوكيل، ورقة 20أ.

(41) ابن الوكيل، ورقة 20أ ـ 20 ب. ابن كثير، ج 10، ص 158.

(42) الأزدي، تاريخ الموصل، ص 262.

(43) أنظر، المسعودي، ج 3، ص 262.

(43) أنظر المسعودي، ج 3، ص 343. ابن طباطبا، ص 180.

ابن الوكيل، ورقة 21أ، ابن كثير، ج 10، ص 158.

(44) الطبري، ج 8، ص 188. ابن الوكيل، ورقة 20 ب.

(45) الطبري، ج 8، ص 207. ابن خلدون، ج 3، ص 216.

(46) المقريزي، ج 2، ورقة 21 ب. ابن تغري بردي، ج 2، ص 64.

(47) بمقابلة الروايات ببعضها البعض حول موضوع عمر الخليفة الهادي يتأكد لدينا أنه لم يكن قد تجاوز العقد الأول من عمره.

(48) أنظر ما سبق.

(49) ابتدأ ذلك في الفترة الأولى من حكم الخليفة المهدي على يدي مربيه «أبي عبد الله» الذي صار مستشاره الأول بعد توليه منصب الخلافة، أما بالنسبة للخليفة هرون الرشيد فقد اشتهرت وصاية أسرة البرامكة له حتى صاروا يمثلون دولة داخل دولة. أنظر قويدر بشار، دور أسرة البرامكة في تاريخ الخلافة العباسية، هنا وهناك.

(50) الجهشياري، ص 211. لمؤلف مجهول، العيون والحدائق في أخبار الحقائق، ص 310.

(51) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 127. الأربلي، خلاصة الذهب المسبوك، ص 127. ابن طباطبا، ص 166.

(51) يلاحظ أن البرامكة طرحوا فكرة ولاية العهد للخليفة الرشيد سنة 175 هـ/791 م. وكان الرشيد حتى هذه السنة لا يزال لم تيعود هو نفسه على أساليب الحكم لقصر المدة التي مارس فيها السلطة. راجع الطبري، ج 8، ص 240ـ241. لمؤلف مجهول، العيون، 292. ابن كثير ج 10، ص 165.

(52) يروى أن الأمير العباسي «عيسى بن جعفر» صهر الخليفة الرشيد وخال ابنه الأمين قد اتصل بالفضل البرمكي، ومناه السلطة والجاه ان هو سعى إلى مساعدة الأمين في ترتيب ولاية العهد له. الطبري، ج 8، ص 244. ابن تغري بردي، ج 2، ص 96. ابن خلدون، ج 3، ص 218.

(53) أنظر ما سبق.

(54) الجهشياري، ص 193. لمؤلف مجهول العيون، ص 292.

(55) حول تفاصيل هذه المناظرة راجع، المسعودي، ج 3، ص 354.

(56) اليعقوبي، ج 2، ص 408، 415. المسعودي، ج 3، ص 360، 362. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص 307.

(57) المسعودي، ج 3، ص 363، السيوطي ، ص 307.

(58) يلاحظ تناقض آراء الوزير «يحي البرمكي» حول موضوع ولاية العهد فهو يشير الى الخليفة الهادي سوء عاقبة توليه ولاية المعهد لابنه لصغر سنه، في حين نجده هنا أمام الخليفة الرشيد يلح فكرة اعطاء ولاية العهد لابنه رغم أنه لا يزال صبيا لم يتجاوز سنه الخامسة.

(59) الجهشياري، ص 211.

(60) ابن طباطبا، ص 166. البغدادي، ج 1 ص 339. السيوطي، ص 314.

(61) اليعقوبي، ج 2، ص 415. لمؤلف مجهول ، العيون، 310.

الطبري، ج 8، ص 269.

(62) نشير هنا على سبيل المثال الآثار السلبية التي تركتها هذه القضية على مسرح السياسة الداخلية لكثير من الخلفاء العباسيين ابتداء من عهد المنصور.

(63) تحدد الروايات التاريخية هذا الحدث سنة 186 هـ/801 م، حين كوّن الخليفة الرشيد وفدا رسميا في موسم الحج في تلك السنة لمحاولة تلطيف من الحدة التي أثارتها قضية ولاية العهد. أنظر الطبري، ج 8، ص 269. ابن كثير، ج 10، ص 187.

(64) اليعقوبي، ج 2، ص 415ـ425. الطبري، ج 8، ص 475.

(65) المسعودي، ج 3، ص 364. الطبري ج 8، ص 275ـ278.

(66) تحد النصين الك

(66) تجد النصين كاملين عند اليعقوبي، ج 2، ص 614 + 421.

(67) عن حدود منطقة نفوذ ولي العهد «المأمون» راجع ابن الأثير، ج 5، ص 412.

(68) السيوطي، ص 290.

(68) أنظر، الطبري، ج 8، ص 281 وما بعدها.

(69) يمكن تعليل ذلك بوجود ضغط خفي على قرارات الخليفة الرشيد مصدره زوجته «زبيدة» وآل الربيع وبعض الأمراء العباسيين ممن كانوا مستائين من استمرار نفوذ أسرة البرامكة في الخلافة العباسية.

(70) الطبري، ج 8، ص 282.

(71) ابن الأثير، ج 5، ص 112ـ113.

(72) أنظر أعلاه.

(73) ترداث ذلك في أغلب مصادر التاريخ الإسلامي. أنظر على سبيل المثال، الطبري، ج 8، ص 374 وما بعدها. ابن الأثير، ج 5، ص 138 وما بعدها.

(74) البغدادي، ج 14، ص 130. ابن الوكيل، ورقة 154أ. ابن طباطبا، ص 165، القمي، الكني والألقاب، ص 231. ابن الأثير، ج 5، ص 150.

(75) الطبري، ج 8، ص 364. ابن الأثير، ج 5، ص 134.

(76) أنظر الطبري، ج 8، ص 374. وما بعدها. ابن الأثير، ج 5، ص 138. ابن طباطبا، ص 196. الجهشياري، ص 305.

(77) ابن الأثير، ج 5، ص 155 وما بعدها.

(78) الطبري، ج 8، ص 555ـ556. ابن الأثير ج 5، ص 183.

(79) الطبري، ج 8، ص 568. ابن الأثير ج 5، ص 193.